بيان ينار محمد

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة

أنا هنا اليوم كمؤسس مشارك ورئيس لمنظمة حرية المرأة في العراق (منظمة حرية المرأة). نيابة عن مجموعة العمل للمنظمات غير الحكومية في مجال المرأة والسلام والأمن، وخلال تمعننا في الذكرى ال ١٥ للقرار ١٣٢٥، أنا هنا لأناشد مجلس الأمن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، إلى اتخاذ إجراء بشأن لتنفيذ التزامات المرأة والسلام و الأمن.

كثير من ما قالته مدام جوليان لوسانج ينطبق على بلدي، العراق، وسوريا المجاورة. توضح هذه الحالات سبب عدم تحقيق السلام مع فشل الحكومات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ والنظر في حقوق واهتمامات المرأة.

بما أن انتباه العالم يتجه لداعش، دعونا نتذكر أن داعش نشأ عن الصراعات الجارية في سوريا والعراق، والتي تدهورت من خلالها حقوق النساء والفتيات والأشخاص المثليين، وغيرهم من الفئات المهمشة أصلا، مما جعل هذه المجموعات أكثر عرضة للاعتداءات من قبل مسلحي داعش و المسلحين الآخرين. وقد أنتج هذا العنف أكبر موجة من اللاجئين في التاريخ الحديث.

لفهم أزمة المرأة العراقية اليوم، لا يمكن تجاهل ما حدث منذ عام ٢٠٠٣. لقد تم تشكيل حكومة نتيجة لسياسات التفرقة على أساس الطائفة والعرق والجنس. فشلت هذه الحكومة بدعم القاعدة الأساسية للقانون، مما سمح للمتطرفين بشغل مناصب في السلطة. قبل عشر سنوات، تحدثت النساء العراقيات إلى المجلس بشأن الوضع بالنسبة للمرأة. ماذا سيكون شأن العراق أن كنتم قد التزمتم بسماع تلك النداءات ثم عززتم عملية شاملة تشمل المشاركة الكاملة للمرأة والأقليات؟

الوضع ألان في العراق هو بصمات توأم للذي شهدناه - استعباد المرأة وحرمان الأقليات.

في الواقع، بدلا من بناء دولة ديمقراطية موحدة، الذين منحوا السلطة من قبل الاحتلال صمموا الدولة والدستور الجديد لضمان بقاء حكمهم. متحدثين باسم الدين، سلب هؤلاء السياسيين النساء العراقيات حقوقهم - كمواطنين وقادة سياسيين متمكنين من تمثيل المرأة.

تم سلب حقوق المرأة من خلال مواد الدستور التي تضمن مصالح الجماعات الدينية والعرقية على حساب حقوق الإنسان، مما جعل المرأة العراقية عرضة للشريعة الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، تعرضت المرأة العراقية لسلب للقوى وعنف لم يسبق لهما مثيل. في الواقع، وفي غضون قرن، تم إيقاف قرن كامل من نضال المرأة من أجل الوضع الاجتماعي والقانوني الأفضل، وذلك من خلال إنشاء الدولة التي تدعي أنها ديمقراطية،والتي بالواقع تهمش أجزاء بأكملها من السكان من خلال سياساتها وممارساتها.

انها فقط مسألة وقت قبل أن تبدأ مثل هذه الحكومة بتهميش الأقليات، وعلى الأخص أهل السنة في غرب العراق. بناء الدولة على أساس فاسد يعرض الملايين للفقر والجوع، في مناخ من الكراهية الطائفية. هذه هي السياسة التي مهدت الطريق لإنشاء داعش واستعباد للمرأة العراقية للمرة الأولى في تاريخنا الحديث.

عندما أتحدث عن استعباد للمرأة، أعني بذلك عدد لا يحصى من النساء الذين يتم الاتجار بهن، سواء في مناطق الحكومة أو على يد جماعات المعارضة الوحشية التي تدعى داعش. على سبيل المثال، تم استعباد أكثر من ٣٠٠٠ امرأة يزيدية و من الأقليات الأخرى من قبل مسلحي داعش. وبالإضافة إلى ذلك،ونحن في منظمة حرية المرأة في العراق قد وثقنا إعدام أكثر من ١٥٠ امرأة، في مدينة واحدة تقع تحت سيطرة داعش، لأنهم رفضوا الانصياع لما يسمى ب"الدولة الإسلامية".

في غياب الخدمات التي ترعاها الحكومة، تقوم المجموعات النسائية المحلية بتلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة للصراع. نحن في طليعة من يقدموا المساعدات والخدمات في أماكن لا يمكن الوصول إليها من قبل منظمات الإغاثة الدولية. ومع ذلك فلا نزال غير ممثلين بشكل كافٍ في جهودنا لمنع ومعالجة النزاع والتطرف. حقوقنا غير محمية، ناهيك عن أن يتم الترويج لها.

وقد تمت مناقشة استخدام داعش للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مطولا في هذه القاعة. ومع ذلك، يتم خنق جهود المجتمع المدني التي تسعى لمكافحة هذا العنف. لا تزال السلطات العراقية تمنع المنظمات النسائية من توفير الملاجئ لآلاف النساء الفارين من العنف المرتبطة بالنزاع. كما تم إغلاق المحطات الإذاعية المستقلة التي تعزز السلام رغم الانقسامات الطائفية، تندد بكراهية النساء، وتكافح الكراهية المبنية على المثلية.

القوانين والسياسات التمييزية تمنع النساء الفارين من النزاع المسلح، وجرائم الشرف، والاتجار، أو الزواج القسري من الحصول على الهويات القانونية دون وجود أحد أفراد الأسرة الذكور. مرتكبي جرائم الشرف يتلقون أحكاما مخففة، وذلك أن تم عقابهم بالاصل. إصلاح هذه القوانين الآن سيبني أسس أكثر عدلا وشمولاً على المدى الطويل. كما يجب متابعة هذه الإصلاحات في أوقات السلم. من دون اصلاحات، ، فأن الممارسات والأعراف الاجتماعية التمييزية، بما في ذلك حرمان ضحايا الاغتصاب من الوصول للخدمات، سوف تتفاقم في أوقات النزاع.

تظهر البحوث أن مشاركة المرأة الفعالة يحسن من بناء السلام ويحافظ على جهود مواجهة التطرف. إدراج المرأة السورية في عملية السلام في جنيف يضمن حماية حقوق الإنسان للمرأة و يمنع ظهور التطرف في المنطقة.

مع الدعم الذي يوجه لداعش وغيرها من الجماعات المتطرفة من قبل أفراد من الفلبين، اليمن، أوروبا و غرب أفريقيا، فإن التطرف ليس مشكلة عراقية أو سورية: يجب تطبيق الدروس المستفادة من المنطقة على الصعيد العالمي.

معا لدينا الأدوات والأدلة والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات من أجل السلام الشامل والدائم. التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٣٢٥ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان يوفر خارطة طريق شاملة للوقاية من النزاعات المسلحة وإدماج المساواة بين الجنسين في جميع إجراءات السلام والأمن. ما ينقصنا في المقام الأول هو الإرادة السياسية. لا يمكننا أن ننتظر ١٥ سنة أخرى لتنفيذ أجندة قرار المرأة، السلام والأمن. أحثكم على العمل الآن.

- إدانة جميع أشكال العنف ضد المدنيين من جميع أطراف النزاع.
- إزالة الحواجز القانونية والممارسات التي تمنع المنظمات غير الحكومية من توفير الخدمات الحيوية، بما في ذلك الملاجئ.
- زيادة الدعم والحماية للمنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.
- دعوة العراق وجميع الدول الأعضاء الأخرين للتنفيذ الكامل وتمويل خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥، بالتشاور مع المجتمع المدني.
- محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات التي قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي و العنف القائم على نوع الجنس. نحن نوثق هذه الانتهاكات ومرتكبيها وسوف نكون على استعداد لذلك اليوم.

أحث مجلس الأمن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ إجراء بشأن التزاماتها. لا يمكننا أن ننتظر ١٥ سنة أخرى لتنفيذ أجندة المرأة، السلام، و الأمن.

شكراً لكم